

عامل الجزم في جواب الشرط بين البصريين والكوفيين

يوسف محمد كوفحي*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تقديم حقيقة الخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط، وذلك من خلال كتابين اثنين عنيا بالمسائل الخلافية بين النحاة، وهما: كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات ابن الأنباري، وكتاب "انتلاف النضرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" للشرجي الزبيدي، فقام البحث بالكشف عن منهج الكتابين، وبيان ما عرض فيهما من خلاف بين البصريين والكوفيين حول المسألة، ومن ثم قام البحث بالرد على رأي ابن الأنباري في المسألة، وعلى منهجه كذلك. وتطرق البحث إلى مسألة الحمل على الجوار، وبيّن آراء النحاة فيها، وإمكانية القياس عليها لكثرة ورودها في كلام العرب. وانتهى البحث بالانتصار لرأي الكوفيين.

الكلمات الدالة: اللغة العربية، نحو، تفكير نحوي، خلاف نحوي.

المقدمة

مستنداً بذلك على ظاهرة الحمل على الجوار لقوتها شاهداً وحجة.

منهج ابن الأنباري وعرضه للمسألة

يقوم منهج الإمام ابن الأنباري في كتابه الإنصاف على ثلاث طرق، الأولى: يقدم رأي الكوفيين أولاً: ثم يعرض رأي البصريين ثانياً، والثانية: يبدأ بتفصيل رأي الكوفيين وحججهم، وذكر أقوالهم المتعددة بقوله (ومنهم من قال... أو) (وقال فلان...)، ومن ثم يفصل رأي البصريين بالطريقة التي فصل فيها رأي الكوفيين، والثالثة: يرد على ما يعتقد أنه خطأ في المسألة بقوله: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أو البصريين...) وهكذا في كل مسألة.

وما يميز كتاب ابن الأنباري عن غيره من الكتب الأخرى التي عنيت في مسائل الخلاف - أنه يذكر كل الحجج والشواهد التي يحتج بها القوم. وينظر - كثيراً - بالشواهد الأخرى، ويورد أسماء أصحاب القراءات، ويكثر من الشواهد القرآنية. ولا ريب أن كتاب الإنصاف يعد من أشهر كتب الخلاف في النحو العربي الذي اشتمل على أغلب المسائل الخلافية بين نحاة المدرستين البصرة والكوفة" (الخرجي، 2007).

وفي ما يلي عرض لما جاء في كتاب الإنصاف حول مسألة العامل في جواب الشرط.

يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف

اختلف النحاة قديماً من المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية في قضية العامل لجواب الشرط، وقد ورد هذا الخلاف على حد علم الباحث في كتابين اثنين عنيا في المسائل الخلافية، وهما: كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لمصنفه كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري المتوفى سنة 577هـ، وقد كان ترتيب المسألة في كتاب ابن الأنباري الرابعة والثمانين بعنوان (عامل الجزم في جواب الشرط)، وأما الكتاب الثاني فهو "انتلاف النضرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، لمصنفه عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي المتوفى سنة 802هـ، وكان ترتيبها من بين المسائل في كتاب الشرجي الرابعة عشرة، ولم تكن تحمل عنواناً، بل اكتفى المصنف بذكر رقم المسألة، ومن ثم شرع بذكر آراء النحاة في المسألة.

ومن هنا، فقد قام هذا البحث بتقديم منهج الكتابين، ومن ثم الحديث عن ما قدمه المصنفان من آراء وخلاف حول المسألة، وآليات طرحها للمسألة ومعالجتها، ثم قام الباحث بالرد على ابن الأنباري وعلى منهجه في معالجة المسألة، وتطرق البحث في معرض الرد على ابن الأنباري إلى مسألة الحمل على الجوار، وبيّن آراء النحاة فيها، وإمكانية القياس عليها لكثرة ورودها في كلام العرب. وختم البحث بالانتصار للكوفيين

* مركز الحصييف لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، إربد، الاردن. تاريخ استلام البحث 2015/4/29، وتاريخ قبوله 2015/6/18.

الشَّرْطِ وفعلَ الشَّرْطِ يعملانِ فيه، وَذَهَبَ آخَرُونَ إلى أَنَّ حرفَ الشَّرْطِ يعملُ في فعلِ الشَّرْطِ، وفعلُ الشَّرْطِ يعملُ في جوابِ الشَّرْطِ، وَذَهَبَ أبو عُمَانُ المازنِيُّ إلى أَنَّهُ مبنيٌّ على الوقفِ" (ابن الأنباري، 1988).

وفي هذا السِّياقِ، فإنَّ ابنَ الأنباريَّ بعدَ تقديمِ هذه الآراءِ يذكرُ حُجَّةَ كُلِّ رأيٍّ من تلكَ الآراءِ بآدِئاً بالكوفيينَ ثُمَّ البصريينَ، إذ يقولُ: "أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأنَّ قالوا: إنَّما قلنا إنَّهُ مَجزومٌ على الجوارِ لأنَّ جوابَ الشَّرْطِ مُجاوِرٌ لفعلِ الشَّرْطِ، لآزِمٌ لَهُ، لا يَكادُ ينفكُ عَنْهُ، فلَمَّا كانَ مِنْهُ بهذهِ المسألةِ في الجوارِ حملَ عَلَيْهِ في الجَزْمِ، فكانَ مَجزوماً على الجوارِ، والحَمَلُ على الجوارِ كثيرٌ، قالَ تعالى: "لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ وَجَهَهُ الدَّلِيلُ أَنَّهُ قَالَ: وَالْمُشْرِكِينَ بِالْخَفْضِ عَلَى الْجَوَارِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى (الَّذِينَ) فَهُوَ مَرْفُوعٌ لِأَنَّهُ اسْمٌ (يَكُن) وَقَالَ تَعَالَى: "وَأَسْخُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ" بِالْخَفْضِ عَلَى الْجَوَارِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَحَمَزَةٌ، وَيَحْيَى عَنْ عَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَخَلْفٍ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: فَاعْسَلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ" كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى...، ثُمَّ قَالَ زَهْرِيٌّ (مَنْ الْكَامِلُ):

لِعَبِّ الرِّيَاحِ بِهَا وَغَيْرِهَا

بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ

فكَلِمَةُ "القَطْرِ" مَجرورَةٌ على الجوارِ، وَإِنْ كانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً...، وَقَالَ الْآخَرُ (مَنْ الْبَسِيطُ):

كَأَنَّمَا صَرَبَتْ فُدَامٌ أَعْيُنُهَا

فُطناً بِمُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجٍ (ذو الرِّمَّة، 1982م/1402هـ) فكَلِمَةُ "محلوج" جرت على الجوارِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: "محلوجاً" لِكُونِهِ وصفاً لقوله "قطناً"

وقال الآخر (من الرجز):

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ (العجاج، د.ت)

فكَلِمَةُ "المُزْمَلِ" جُرَّتْ على الجوارِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: "المرملا" لِكُونِهِ وصفاً للنَّسجِ، لا لِلْعَنْكَبُوتِ... (ابن الأنباري، 1988).

وَبَعْدَ هذا التَّفصِيلِ لِحُجَجِ الكُوفِيِّينَ وشواهِدِهِمْ، يَذْكَرُ ابنُ الأنباريُّ حُجَجَ البصريينَ، يَقُولُ ابنُ الأنباريُّ: "وأما البصريونَ فاحتجُّوا بأنَّ قالوا: "إنَّما قلنا إنَّ العاملَ هو حرفُ الشَّرْطِ وذلكَ لأنَّ حرفَ الشَّرْطِ يقتضي جوابَ الشَّرْطِ كما يَقْتَضِي فعلُ الشَّرْطِ، وكما وَجِبَ أَنْ يعملَ في فعلِ الشَّرْطِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يعملَ في جوابِ الشَّرْطِ.

وأما مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ حرفَ الشَّرْطِ وفعلَ الشَّرْطِ يعملانِ في جوابِ الشَّرْطِ فقال: إنَّما قلنا ذلكَ لأنَّ حرفَ الشَّرْطِ وفعلَ

وأما مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ حرفَ الشَّرْطِ يعملُ في فعلِ الشَّرْطِ وفعلَ الشَّرْطِ يعملُ في جوابِ الشَّرْطِ، فقال: لأنَّ حرفَ الشَّرْطِ حرفُ جَزْمٍ، والحروفُ الجازمةُ ضعيفةٌ فلا تَعْمَلُ في شيئينَ، فوجبَ أَنْ يَكُونَ فعلُ الشَّرْطِ هو العاملُ.

وهذا القولُ ضعيفٌ أيضاً؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إلى إعمالِ الفعلِ في الفعلِ...، فأما مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّهُ مبنيٌّ على الوقفِ فقال: لأنَّ الفعلَ المُضارعَ إنَّما أُعْرِبَ بِوقوعِهِ مَوْقِعَ الاسمِ، وجوابُ الشَّرْطِ لا يَقَعُ مَوْقِعَ الاسمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهِ؛ فوجبَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا على أصلِهِ فَكَذَلِكَ فعلُ الشَّرْطِ.

وهذا القولُ لَيْسَ بِمَعْتَدٍ به عِنْدَ البصريينَ لِظهورِ فسادهِ؛ لِأَنَّهُ لو كانَ الأمرُ على ما رَعِمْتُمْ لكانَ يَنْبَغِي ألا يَكُونَ مُعْرَباً بَعْدَ أَنْ وكي وَإِنْ... (ابن الأنباري، 1988).

ومن ها هُنَا، فإنَّه من الجَلِيِّ أَنَّ ابنَ الأنباريَّ فيما سبقَ كانَ يردُّ على كُلِّ رأيٍّ من آراءِ البصريينَ مُباشرةً مُفْتدِئاً ما جاؤوا به من حُجَجٍ عَقْلِيَّةٍ، واستَقَلَّ هو برأيِّ لا يَقِلُّ غَرابَةً عَمَّا جَاءَ به البصريونَ، فيقولُ ابنُ الأنباريُّ: "والنَّحْقِيقُ عِنْدِي أَنْ يَقَالَ: إنَّ "إنَّ" هُوَ العاملُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ بواسطةِ فعلِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لا ينفكُ عَنْهُ؛ فَحرفُ الشَّرْطِ يعملُ في جوابِ الشَّرْطِ عِنْدَ وجودِ فعلِ الشَّرْطِ لا بِهِ، كَمَا أَنَّ النَّارَ تُسَخِّنُ المَاءَ بواسطةِ القَدْرِ والحَطْبِ؛ فَالنَّسَخِينُ إنَّما حَصَلَ عِنْدَ وجودِهِما، لا بِهِما؛ لأنَّ النَّسَخِينُ إنَّما حَصَلَ بالنَّارِ وحدها فَكَذَلِكَ ها هُنَا؛ "إنَّ" هُوَ العاملُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ عِنْدَ وجودِ فعلِ الشَّرْطِ لا أَنَّهُ عاملٌ مَعَهُ" (ابن الأنباري، 1988).

فإنَّ كانَ ذلكَ كَذَلِكَ، فَإِنِّي لا أرى فَرْقا بَيْنَ تَعْرِيفِ ابنِ الأنباريِّ، ورأيِّ مَنْ ذَهَبُوا إلى أَنَّ العاملَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ هُوَ حرفُ الشَّرْطِ وفعلُ الشَّرْطِ، وذلكَ - كما أرى - لأنَّ إعمالَ "إنَّ" فِي جوابِ الشَّرْطِ مرهونٌ بفعلِ الشَّرْطِ، سواءً أكانَ الفعلُ عاملاً مَعَهُ، أم كانَ الفعلُ واسطةً لإعمالِها، ففِي كِلَا الحالتينِ فإنَّ إعمالَ "إنَّ" يَرْتَبِطُ بالفعلِ وجوداً وعدماً.

وبعدَ أَنْ رَدَّ ابنُ الأنباريِّ على آراءِ البصريينَ وَقَدَّمَ رأيَهُ، قامَ بالرَّدِّ على حُجَّةِ الكُوفِيِّينَ، وَعَلَى ما جاؤوا به من شواهِدٍ قرآنيَّةِ

وشعرية، مُكرراً كل ما جاؤوا به.

يقول ابن الأنباري: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: "لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ" فلا حجة لهم فيه؛ لأن قوله: "والمشركين" ليس معطوفاً على "الذين كفروا" وإنما هو معطوف على قوله: "من أهل الكتاب" فدخله الجرُّ لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار. وأما قوله تعالى: "فَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ" فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجرِّ ليس معطوفاً على قوله "فَامْسَحُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ" وإنما هو معطوف على قوله: "بِرُؤُوسِكُمْ" على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال أبو زيد الأنصاري: المسح خفيف الغسل، وكان أبو زيد الأنصاري من الثقات الأثبات في اللغة، وهو من مشايخ سيبويه، وكان سيبويه إذا قال: سمعت الثقة "يريد أبو زيد الأنصاري" (ابن الأنباري، 1988).

وأما في رده على الشواهد الشعرية يقول ابن الأنباري: "وأما قول زهير: ... سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ.

فلا حجة لهم فيه؛ لأنه معطوف على "المور" وهو الغبار، وقولهم: "لا يكون معطوفاً على "المور" لأنه ليس للقطر سواف" قلنا: يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي" (ابن الأنباري، 1988).

وأما في رده على الشاهدين الأخيرين وهما:

"كأن نسج العنكبوت المرمل" و"قلنا بمستحصد الأوتار مخلوج"، قال ابن الأنباري: لا حجة لهم فيه؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يقاس عليه (ابن الأنباري، 1988).

منهج الشرجي وعرضه للمسألة

في الحقيقة لا يختلف منهج الشرجي في كتابه "انتلاف النصرة" كثيراً عن كتاب ابن الأنباري "الإنصاف"، فقد قدم الزبيدي رأي الكوفيين أولاً ثم رأي البصريين، وهذا ما فعله ابن الأنباري في "الإنصاف" ولم يذكر الشرجي الأدلة النقلية التي قدمها الكوفيون إطلاقاً، فتميز كتابه بالإيجاز وعدم التفصيل، وخلوه كذلك من الشواهد الشعرية والقرآنية، ولم نلاحظ رأياً محدداً للشرجي، بل أنكر رأي الكوفيين بقوله: "وما احتج به الكوفيون كله متأول لا يلتفت إليه" انتهى كلامه هكذا دون أن يقدم دليلاً أو تعليلاً يبين فيه عدم صواب الكوفيين، ومما يلاحظ أيضاً في كتاب الشرجي، أنه نقل حرفي موجز للمسألة كما وردت في كتاب الإنصاف لابن الأنباري. ولابد من التنويه، ها هنا، إلى أن النظر في هذا الكتاب حول هذه المسألة بعد النظر في كتاب الإنصاف يُعدُّ فيما ليس وراءه كبير نفع وفائدة. وحتى

يتبين للقارئ حقيقة هذا القول، لا بُدَّ من الإلماع إلى ما جاء به الشرجي في كتابه حول هذه المسألة.

يقول الشرجي: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار؛ لأن جواره لفعل الشرط لازم لا يكاد ينفك عنه؛ فلما كان كذلك، حمل عليه في الجزم، فصار على الجوار.

واختلف البصريون فيه، فذهب أكثرهم إلى أن العامل فيهما معاً حرف الشرط؛ لأنه يقتضي الجواب كفعله، فكما يعمل في الشرط؛ فكذلك في جوابه.

وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط عملاً فيه؛ لأنهما يقتضيان الجواب، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعمل فيهما معاً، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ.

وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، لأن حرف الشرط جازم، والحرف الجازم ضعيف لا يستطيع العمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وهذا ضعيف. وخلافهم في هذا كخلافهم في الشرط هو الرفع لخبر المبتدأ.

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف. وهذا ليس معتاداً به عند البصريين لظهور فساده وبطلانه؛ لأنه علله بأن الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم، لأنه ليس من مواضعه، فلم يبق إلا أن يكون مبنياً على أصل الفعل.

ولو كان الأمر كما زعم، لم يكن الفعل معرباً بعد الحروف الناصبة للفعل، والجازمة له، وهذا المعنى الذي ذكره موجود فيها. فدل على بطلان ما ذهب إليه" (الشرجي، د.ت).

ومن خلال ما سبق يتكشف للقارئ عندما يوازن بين الكتابين أن ما جاء به الشرجي في هذه المسألة هو عين ما جاء به ابن الأنباري في الإنصاف، ولكن الشرجي قدمها بشكل مختصر دون أي إضافة أو تعليق، وفي اعتقادي أن الشرجي عند تأليف كتابه لم يكن أمامه إلا كتاب الإنصاف لا غير.

الرد على ابن الأنباري

يمكن لنا القول مطمئنين أن ابن الأنباري لم يستطع أن يخرج من قبضة البصريين قيد أنملة في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط - تحديداً -، فعند تقديمه لرأيه نلاحظ أنه سار على منهج البصريين وتفكيرهم، وإن كان قد خالفهم في آرائهم، فإن طرحه للمسألة من وجهة نظره لم تكن إلا وجهة بصريّة بحتة، ومنهج البصريين في هذه المسألة بالتحديد كان منهجاً عقلياً خالصاً، فهم لم يقدموا دليلاً واحداً سماعياً كان أم نقلياً،

الثأني: المُنكروَن.

الثالث: البيِّنون مِنْهُ.

لا ريبَ أنَّ مسألةَ الحَمَلِ على الجوارِ في تراثنا النحويِّ لم تكنْ مسألةً خاصةً بعينها، فنجدُها منثورةً في ثنايا مؤلفاتِ إعرابِ القرآنِ وقراءاته ومؤلفاتِ النحوِ المختلفةِ في مواضعٍ كثيرةٍ يصعبُ على الباحثِ المُتتبعِ تَقصيَّ هذه المسألةِ والوقوفِ على دَقائِقها وأسرارها وقوانينها، وذلكَ بسببِ بُعدهم عن استقصائها أو تَعقيدها أو تَبويبها.

وهذا لا يعني أنَّ المسألةَ بقيتْ هكذا في كُتبِ النحوِ والقراءاتِ القرآنيَّة، بل قامَ بعضهم باستقصاءِ هذه المسألةِ وتبويبها، وخصَّها بمبحثٍ مُستقلٍّ، ويُعدُّ ابنُ جنيٍّ من أكثرِ النُّحاةِ اهتماماً بهذه المسألةِ، فقد جعلَ لها باباً في مؤلِّفه (المُنصف)، بعنوان: "إذا جاورَ الشيءُ الشيءَ دخلَ في كثيرٍ من أحكامه لأجلِ المُجاوِزة..." (ابن جني، 1954).

ولقد ذَكَرَ ابنُ جنيٍّ أمثلةً غيرَ قليلةٍ على هذه المسألةِ، ومن ذلكَ قولُ العربِ: (قنِيَّة، وصبِيَّة، وعلِيَّة، ودُنْيَا، وصبِيان) والأصلُ قنُوَّة، وصبُوَّة، وصبوان، ودنوا، وعلوَّة، لأنَّها من ذواتِ الواو، فلما جاورتِ الواوُ الكسرةَ قبلها صارتِ الكسرةُ كأنَّها قبلَ الواو، ولم يُعندَ بالسَّاكنِ حاجزاً لضعفه.

ومن ذلكَ الخَفْضُ على الجوارِ تقولُ العربُ: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ حَرْبٍ، جروا (حَرْبٍ)، وهو صِفَةٌ (جُحْر) لمجاورتهِ المَجْرورِ (ضَبٌّ) (ابن جني، 1954).

ولقد أفرَدَ ابنُ جنيٍّ لهذه المسألةِ باباً آخرَ أعمقَ بحثاً وتقصيلاً من سابقه من حيثِ الشواهدُ والتبويبُ في مؤلِّفه (الخصائص). ذَكَرَ فيه أنَّ الجوارَ في كلامِ العربِ على ضربيين: تجاور الألفاظَ وتجاور الأحوالِ، وتجاور الألفاظَ على ضربيين: أحدهما في المتَّصلِ والآخرُ في المنفصلِ ولقد فصلَ هذا البابَ تفصيلاً دَقيقاً، استناداً إلى عددٍ غيرِ قليلٍ من الأمثلةِ على كلامِ العربِ نثراً وشعراً... (ابن جني، 2001).

أمَّا إمامُ النُّحاةِ سيبويه فقد تناولَ الحديثَ عن الحَمَلِ على الجوارِ بإيجازٍ غيرِ وافٍ، إذ تحدَّثَ عن مسألةِ الجوارِ في كلامِهِ عن الجرِّ على الجوارِ في باب "هذا بابُ مجرى النَّعْتِ على المنعوتِ والشَّرِيكِ على الشَّرِيكِ والبَدَلِ على المُبدَلِ مِنْهُ، وما أشبهَ ذلكَ" (سيبويه، 1983). وجاءَ فيه ما يلي: "ومِمَّا جرى نَعْتاً على غيرِ وَجِهِ الكلامِ: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ حَرْبٍ، فالوجهُ الرَّفْعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم، وهو القياسُ، لأنَّ الحَرْبَ نَعْتُ الجُحْرِ، والجُحْرُ رَفْعٌ، ولكنَّ بعضَ العربِ يَجْرُ. وليسَ بِنَعْتٍ للضَّبِّ، ولكنَّهُ نَعْتٌ للذي أُضيفَ إلى الضَّبِّ، فَجُرُّهُ لأنَّهُ نَكَرَةٌ كالضَّبِّ، ولأنَّهُ في مَوْضِعٍ يَقَعُ فيه نَعْتُ الضَّبِّ، ولأنَّهُ صارَ هو والضَّبُّ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحدٍ، ألا تَرى

وكذلكَ صنَعَ ابنُ الأنباريِّ، من خلالِ ما قَدَّمَهُ من رأيٍ حولَ العاملِ في جوابِ الشَّرطِ، وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ الأنباريِّ ردَّ على الكوفيِّين رداً يوحي لنا أنَّ ابنَ الأنباريِّ لا يَحْمِلُ في ذهنه إلا الإنكارَ للكوفيِّين، وإنكارَ كلِّ ما قَدَّموه من حُجَجٍ وبراهينٍ.

والحقُّ، أنَّ ابنَ الأنباريِّ لم يَكُنْ في هذه المسألةِ باحثاً مُنصفاً من جهةٍ، ولم يَكُنْ من جهةٍ أخرى يتكئُ على منهجٍ علميٍّ دقيقٍ، فقد كان يَحيفُ في كثيرٍ من الأحيان على الحقيقةِ، وإجابتهُ على كلماتِ الكوفيِّين أراها من الشَّوائبِ التي رنَّقتْ صفوَ الكتابِ، فلا جرمَ أنَّ ردَّ ابنِ الأنباريِّ عليهم كان قائماً على التَّعصبِ المَذهبيِّ، والنَّاظرُ في هذه المسألةِ يجدُ أنَّ الأدلةَ انقسمتْ إلى قسمينِ اثنينِ هما: الدليلُ العقليُّ، وهو منهجُ البصريِّين، والدليلُ النَّقْليُّ وهو منهجُ الكوفيِّين، وفي هذه الحالةِ، يَجِبُ علينا من النَّاحيةِ العِلْميةِ أن ننظرَ إلى الأدلةِ من حيثِ الثبوتِ والدلالةِ من جهةِ النَّقْلِ، والظنِّ واليقينِ من جهةِ العقْلِ، فإنَّ كان النَّقْلُ قَطعيًّا الثبوتِ، وكان العقْلُ ظنِّيًّا، أخذنا بالنَّقْلِ، وأنكرنا العقْلَ، وإنَّ كان النَّقْلُ ظنِّيًّا الثبوتِ، والعقلُ يَقينيًّا، أخذنا بالعقلِ، وأنكرنا النَّقْلَ، وإنَّ كان الدليلانِ ظنِّيَّين، أخذنا بالعقلِ لأنَّهُ أسلم.

ومن هنا، نرى جلياً أنَّ ما جاءَ به البصريُّونَ من أدلَّةٍ، إنَّما هي من قبيلِ الأدلَّةِ العقليَّةِ الظنِّيَّةِ، ولا نجدُ في ما قَدَّموه منطوقاً يقبلُهُ العقْلُ، بل كانتِ الأدلَّةُ عبارةً عن تصوِّراتٍ فَرديَّةٍ لا تستندُ إلى أسبَطِ مَقوماتِ العقْلِ، وعلى الرَّغمِ من ذلكَ، فإنَّ ابنَ الأنباريِّ سارَ على منهجِ تلكِ التَّصوِّراتِ، وقَدَّمَ تصوِّراً ذهنيًّا خاصاً به، ولا أرى في الحقيقةِ أيَّ اختلافٍ بينَ آراءِ البصريِّينَ من جهةٍ، ورأيِ ابنِ الأنباريِّ من جهةٍ أخرى، فتفكيرُهُم واحدٌ، ومنهجُهُم واحدٌ، وإنَّ اختلافتِ آراؤُهُم.

أمَّا الكوفيُّونَ فقد قَدَّموا شواهدَ نَقليَّةً من القرآنِ والشَّعْرِ والنَّثْرِ، وكانتِ تلكِ الشَّواهدُ كفيلاً بأن تكونَ الدليلَ القاطعَ على رأيهم الَّذي قَدَّموه في هذه المسألةِ وهو الحَمَلُ على الجوارِ، والحَمَلُ على الجوارِ بابٌ من أبوابِ النحوِ شَغِلَ حيزاً غيرَ قليلٍ في الدرسِ النحويِّ القديمِ، ولا ريبَ أنَّ اختلافَ العلماءِ فيه دليلٌ على وجودِهِ، "فقد خصَّه كثيرٌ من العلماءِ بالاهتمامِ وتناولِهِ بالدُّرسِ فانَّفقوا على بعضِ استعمالاتِهِ، واختلفوا على بعضها الآخرِ، كما اختلفوا على وصفِهِ، فمن قائلٍ: إنَّهُ من القليلِ الَّذي يقتصرُ فيه السَّماعُ، ولا يُقاسُ عليه لِقَلَّتِهِ، إلى قائلٍ: إنَّهُ من الشَّدوذِ الَّذي لا يصحُّ، ومن قائلٍ: إنَّهُ خاصٌّ بالشَّعْرِ وضرورةٌ من ضروراته..." (حداد، 1992). وعلى ذلكَ، انقسمَ العلماءُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ (حداد، 1992).

الأول: المقرِّونَ بِهِ.

في كتابه (التبيان في إعراب القرآن): "وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر والنثر" (العكبري، د.ت).

ومن قضايا الحمل على الجوار عند أبي البقاء العكبري الجر على الجوار في القرآن الكريم وغيره من كلام العرب نظمه ونثره" (العكبري، د.ت) و(ابن جني، 1954) ومن الأمثلة على هذا الجر قلب الحروف بعضها إلى بعض، ومنها قول الرسول عليه السلام: "ارجعن مازورات غير مأجورات"، والأصل: موزورات ولكن ذلك حدث للتأخي، والقياس موزورات، ولكن ذلك التغيير حدث للزواج بمأجورات" (ابن هشام، د.ت) و(ابن جني، 1954) ومن ذلك جمع (غداة) على غدايا لمجاورتها عشايا في قولهم: إني لآتية بالغدايا والعشايا (العكبري، د.ت).

ومن الأمثلة على هذه المسألة (التأنيث) كما في قول العرب: ذهبت بعض أصابعه (ابن جني، 2001)، وقول جرير: (جرير، 1971) و(العكبري، د.ت) و(المبرد، د.ت) لما أتى خبر الزبير تواضعت

سور المدنية والجبال الخشع ويمضي أبو البقاء العكبري حديثه عن هذه المسألة بالدعوة إلى القياس على الجر على الجوار: "وقد جعل النحويون له باباً وربوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم: جحر ضب حرب، حتى اختلفوا في جواز التنثية والجمع، فأجاز الإتيان فيها جماعة من حذاقهم قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصرنا فيه على المسموع فقط" (العكبري، د.ت).

ومما يلاحظ من كلام العكبري أنه من دعاة القياس على الحمل على الجوار، وذلك لكثره وروده في القرآن وعلى لسان العرب نثراً وشعراً. إذ ذكر أن جماعة من حذاق النحو أجازوا الإتيان في التنثية والجمع قياساً على المفرد المسموع، وفي هذا دليل جلي على جواز القياس على الحمل على الجوار عند تلك الجماعة، وهذا ما انتصر له العكبري ودعا إليه.

ولا يقف هذا عند العكبري فحسب، فقد تحدث ابن هشام عن الجوار في القاعدة الثانية: "القاعدة الثانية أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوزه" (ابن هشام، 1999)، ولقد ذكر في هذا الموضوع شواهد من القرآن وكلام العرب. ومن ذلك قول العرب: هنائي ومزائي، والأصل أمرائي، وقولهم: رجس نجس، بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نجس بفتح فكسرة (ابن هشام، 1999)، وتحدث ابن هشام أيضاً عن جر الجوار في مؤلفه (شرح شذور الذهب) (ابن هشام، د.ت).

أما السيوطي فقد كان له بحثه أيضاً لهذه المسألة، ولكنه

ألك تقول: هذا حب رمان، فإذا كان لك قلت: هذا حب رمان، فأضفت الرمان إلى نفسك وليس لك الرمان إنما لك الحب. ومثل ذلك: هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب، ما يقع على حب الرمان، تقول: هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أن قلت: جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فأنجز الحرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب. ومع هذا إنهم أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: بهم ويدرهم وما أشبه هذا... (سيبويه، 1983).

ولقد جاء ذكر الحمل على الجوار في (الكتاب) في موضع آخر في باب "هذا ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"، وجاء فيه: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جرؤا هذا جحر ضب حرب، ونحوه، فكيف ما يصح معناه" (سيبويه، 1983).

ولا شك أن هذه المسألة جديرة بالاهتمام والعناية، وذلك لورودها في كلام العرب وروداً يكاد يكون مطرداً في كثير من الأحيان، فانشغال ابن جني بهذه المسألة بحثاً وجمعاً وتحليلاً وتفصيلاً يوحى باستقلاليتها وباستثنائها، فكأنها ناموس لغوي يجدر التقيد له وتقنيته ضمن قاعدة عامة تقف على هذا المشكل.

وثمة نقر من نحاة العربية الأفاضل الذين تناولوا هذه المسألة في إطار تحريج عدد من الآيات القرآنية؛ استناداً إلى الحمل على الجوار أو الإتيان. فقد خرج الأخفش سعيد بن مسعدة قراءة من قرأ "وأرجلكم" بالكسر في الآية الكريمة: "وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم" بقوله: ويجوز الجر على الإتيان وهو معنى الغسل نحو: "هذا جحر ضب حرب". والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطراب" (الأخفش، 1979).

ومن هؤلاء أبو عبيدة معمر بن المثنى، فقد شارك الأخفش في رأيه السابق وخرج القراءة على حد قولهم: "هذا جحر ضب حرب" (أبو عبيدة، 1970).

ومنهم أيضاً الزجاج الذي أطلق على هذه الظاهرة اسم "المطابقة" وقال: "وباب المطابقة باب حسن جداً على ما حكى سيبويه: "جحر ضب حرب" فتركوا الرفع في "حرب" وجرؤه حرصاً على المطابقة، ثم جعل منه قراءة من قرأ: "وكل أمر مستقر" بكسر القاف والراء تعناً ل"أمر"، وقوله تعالى: "وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم" في قراءة من خفض "وأرجلكم" (الزجاج، 1963).

ويعد أبو البقاء العكبري من أكثر النحاة اهتماماً وبحثاً وعناية في هذه المسألة بعد ابن جني، فهو يعد ممن أجاز هذه المسألة في كتاب الله تعالى، وكلام العرب نظمه ونثره، جاء

على الجوار (القرطبي، 1966) و(الأندلسي، 1983). ولا بدُّ أن أنوه هنا، إلى أن شواهد الحمل على الجوار لا تقتصر على الجرّ على الجوارِ فَحَسَب، بل هناك عددٌ غير قليلٍ من الشواهد على هذه الظاهرة في غير الجرّ، وذلك كالرّفْع على الجوار والنّصَب على الجوار... (حداد، 1992)؛ إلا أن اهتمام النحاة انصبَّ على الجرّ على الجوارِ لِكثْرَةِ شواهدِهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ وَالنَّثَرِ.

وهكذا، فإنَّ الحَمَلَ على الجوار في القرآن الكريم جائزٌ، لأنَّ في الحَمَلِ على الجوارِ بعداً عن التّكَلُفِ والنّعقيد؛ إذ نَمَتَ شواهدُ غير قليلةٍ على هذه الظاهرة لا مناصَ من إنكارها أو إلغائها، وهي شواهدٌ تجعلنا نذهب إلى القياس عليها. ومن هنا، فالأولى أن نأخذ بظاهر النّصِّ ونثأى به عن التّكَلُفِ والتأويل، لأنَّ في تأويله خروجا عن ظاهره وتكلفاً لا ينبغي لهذا المقدّس.

وعليه، فعلى رأس الذين أقرّوا بالحمل على الجوارِ سيبويه، ومن الذين أقرّوا به كذلك الأخفش وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وابن يعيش، وأبو البقاء العكبري (حداد، 1992). ولا ريب أن هؤلاء من فحول النحاة.

فإن كان ذلك كذلك، فلا غرورٍ إذن من القياس على الحمل على الجوارِ، فالشواهد السماعية على هذه الظاهرة قد لا تُحصى من قرآنٍ وشعرٍ ونثرٍ، وهذا كفيلاً للقياس عليه وجعله قاعدةً من قواعد العربية وذلك بضوابط وأسس علمية تستنبط من دراسة الظاهرة دراسةً علميةً لغويةً، فاللغة تسمح بذلك أجل امتدادها وتطورها وتنوعها، فلا يقتصر على المعيار القبلي للشواهد النحوية، وإن كان هذا، فإنه تقوُّفٌ وتقيدٌ للغّة؛ قد يفقدها قوتها ومرونتها، ويجد من استعمالها فتيّاً وأدبياً، ويضعفها بياناً وفصاحةً وجَمالاً.

إن كثرة الشواهد على الحمل على الجوار يلزم معه إلغاء التصور الذهني المبرر بالتأويل والتفسير المكلف؛ لإنكار هذه الظاهرة اللغوية، وهي ظاهرة -بلا شك- واضحة أشدّ الوضوح في الاستعمال اللغوي في ذلك العصر، وتهميش هذه الظاهرة لا يعني أنها غير موجودة أو أنها من الضرائر التي لا يقاس عليها، وفي هذا تعصبٌ مذهبي أكثر منه بحثٌ علمي. وعليه، فالقاعدة التي يجب أن يقاس عليها هو الاستعمال اللغوي قلّ أو كثر، وذلك لأنّ اللغة من حيث هي نظامٌ وبناءٌ متكاملٌ ومترابطٌ الأجزاء، قد يظهر بعض أجزائه بكثرة وقد يظهر الآخر بندرة، وذلك لأسباب دلالية أو لغوية كتعدد الأبدال مثلاً، فالعربي يلجأ إلى البديل الأكثر وضوحاً وشهرةً وقرباً من ذهن المتلقّي ومشاعره، وينفر من البديل الغريب والمعقد، فندرة استعمال بديل الاشتغال -مثلاً- في لغة العرب لا يعني أنه ليس من نظامها ولا يُمكن القياس عليه.

بَحَثٌ جَمَعِيٌّ لَخَصَ فِيهِ بَعْضَ مَا فِي الْخِصَائِصِ وَمُعْنِي اللَّيْبِ وَغَيْرِهِمَا (السّيوطي، 1975).

ولقد جاء الحمل على الجوارِ عند ابن فارسٍ تحت مفهوم الإبتاع والمزاوجة، وذلك في مُصنّفِهِ الإبتاع والمزاوجة، يقول في فاتحته: "هذا كتاب الإبتاع والمزاوجة، وكلاهما على وجهين، أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحد. والوجه الآخر أن يختلف الرويان ثم تكون بعد ذلك على وجهين: أحدهما أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروفٍ إلا أنها كالإبتاع لما قبلها، والآخر: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق. وكذا روي أن بعض العرب سئل عن هذا الإبتاع فقال: هو شيء نند به كلامنا. وقد ذكرت في كتابي هذا ما انتهى إلي من ذلك وصنفته على الحروف ليكون أطف وأقرب مأخذاً إن شاء الله تعالى" (ابن فارس، د.ت) ومما يؤكد شيوع الجوارِ في كلام العرب أن أبا عليّ الفارسي كان يُنشد:

"قد يُؤخذ الجار بجرم الجار" (السّيوطي، 1999) و(النيسابوري، 1955).

ويلجأ كثير من النحويين إليه، فابن يعيش يتخذُه دليلاً قوياً على إعمال الثاني في باب التنازع: "وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب حرمة المجاورة، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: جحر ضب خرب، وماء شنيء بارد، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه... ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم: خشنت بصدرة وصدري زيد، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض، فاختر الخفض هنا حملاً على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة، وكان إعمال الثاني فيما نحن بصددِهِ أولى للقرب والمجاورة..." (ابن يعيش، د.ت).

والشواهد على الحمل على الجوارِ كثيرةٌ في القراءات القرآنية والشعر (حداد، 1992). فقد خرّج النحاة والعلماء قراءات قرآنية كثيرة بالحمل على الجوارِ، منها على سبيل التمثيل لا الحصر.

قراءة من قرأ "أن الله هو الرزاق ذو القوة المتين" فخفض المتين وبه أخذ الأعمش، والوجه أن يرفع (الفراء، 1973)، وقد قال أبو حاتم: "إن الخفض في هذه الآية على قرب الجوار" (النحاس، 1977).

وكذلك في قوله تعالى: "اشتدّت به الریح في يومٍ عاصفٍ" عاصفٍ هو نعتٌ للريح فلما جاء بعد اليوم اتبع إعرابه فجرّ

الخاتمة

كانوا على وعي تام بنظام العربية في أثناء استدلالهم على عامل الجزم في جواب الشرط، ولا شك أنهم كانوا أوسع رؤى وأبعد أفقا من البصريين في تلك المسائل ونظائرها، لأن اللغة أرحب من أن تضيق في قالب ذهني محدود ومُتناه.

وحسبي أن أشير، ها هنا، إلى أن الكوفيين كانوا أقوى دليلاً وحجة من البصريين، فالحمل على الجوار موجود أصلاً، وأقره كبار النحاة، فما الضير أن نأخذ - وهو الأصوب - بأدلة الكوفيين قطعية الثبوت، وأقصد الشواهد القرآنية، وننكر الاحتمالات الذهنية الظنية التي قدمها البصريون، فاختلافهم فيما بينهم دليل على عدم قناعتهم بما قدموه، وقياساً على الجر على الجوار، والرفع على الجوار، والنصب على الجوار، نقول: الجزم على الجوار.

وجملة ذرابة الأمر، أن قول الكوفيين في بيان حجتهم لعامل الجزم في جواب الشرط بأنه مجزوم على الجوار يتكئ على دليل ساطع وحجة سديدة، وذلك لأنه يقوم على ظاهرة لغوية شغلت الدارسين من النحاة واللغويين قديماً وحديثاً، وهي ظاهرة الحمل على الجوار، وبما أنها ظاهرة واضحة للعيان في الاستعمال العربي فقد دعا إليها - كما ظهر جلياً - عدد من النحاة بوصفها ظاهرة عربية داخلية في بنية النظام العربي فلا غرور من القياس عليها والأخذ بها كقاعدة عربية معيارية لا شائبة فيها.

ومن هنا، فإن الباحث أتكا على هذه الظاهرة لتعلقها المبين بالكشف عن قوة الدليل الكوفي وإماطة اللثام عن مرجعيتهم اللغوية السلمية في تحديد عامل الجزم في جواب الشرط، فلم يكن كلامهم كلام المناكف العابث، ولا كلام الغافل السادر؛ بل

المصادر والمراجع

- أبحاث اليرموك، ج10، ع2.
- الخرجي، ر. (2007). حقيقة الخلاف في خمس مسائل من الإنصاف، مجلة كلية التربية الأساسية، العراق، ع51.
- ذو الرمة، غ. (1982م/1402هـ). الديوان، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت.
- الزجاج، إ. (1963). إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، (د.ن).
- سيبويه، ع. (1983). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، (د.ن).
- السيوطي، ع. (1335هـ-1975م). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (دم)، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الشرجي، ع. (د.ت). ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب.
- العجاج، ع. (د.ت). الديوان، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.
- العكبري، ع. (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البيجاوي عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- القرءاء، ي. (1973). معاني القرآن، تحقيق: مجموعة من العلماء، القاهرة، (د.ن).
- القرطبي، م. (1966). تفسير القرطبي، تحقيق: مجموعة من العلماء، القاهرة، (د.ن).
- المبرد، م. (1388هـ). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- (د.ت). الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة المعارف.

- ابن الأنباري، ع. (1988). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن جني، ع. (1421هـ-2001). الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، بيروت، دار الكتب الثقافية.
- (1373هـ-1954)، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (دم)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباقي الحلبي.
- ابن فارس، أ. (د.ت). الإتياع والمزاوجة، تحقيق: كمال مصطفى، (د، م)، (د، ن).
- ابن هشام، ع. (1419هـ-1999). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
- (د.ت). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
- ابن يعيش، ي. (د.ت). شرح المفصل، (دم)، إدارة الطباعة المنيرية.
- أبو عبيدة، م. (1970). مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سبزيكين، القاهرة، (د.ن).
- الأخفش، س. (1979). معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، الكويت، (د.ن).
- الأندلسي، م. (1983). تفسير البحر المحيط، بيروت، (د.ن).
- جيرير، ع. (1971). الديوان، تحقيق: الدكتور نعمان أمين طه، القاهرة، دار المعارف.
- حداد، ح. (1992). الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض،

النَّحَاس، أ. (1977). إعراب القرآن، تحقيق: غازي زاهد، بغداد، عبد الحميد، (د.م)، مطبعة السنة المحمدية.
 (د.ن).
 النيسابوري، أ. (1955). مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين

Apocopate Form In Apodosis Between Al Basrah And Al Kufah Schoole

*Yousef M. Koufahi**

ABSTRACT

This research aims to present the truth of disagreement in Apocopate Form in Apodosis, through two books are interested in controversial issues among syntactic, they are “ Al-Insaf Fi Masa’el Al-Khilaf” Book for Aby Al-barakat Ibin Al-Anbari, and “ I’tilaf Al-Nusrah Fi Ikhtilaf Nohat Al Kufah and Al Basrah” Book for Al-Sharaji Al-Zubaidi, the research exposes the method of the two books and illustrates the controversial issue between Al Basrah and Al Kufah Schools, then the research responded to Al-Anbari opinion in the issue, and also on his method; the research took up the Grammatical Juxtaposition Issue and illustrated the syntactics’ opinion and measurement possibility due to the plenty of mentions in Arab speech, the research ends with the victory of Al Kufah School’s opinion.

Keywords: Arabic Language, Syntax, syntactic Thinking, syntactic Disagreement.

* Al-Haseef Center for Feaching Arabic Language, Irbid, Jordan. Received on 29/4/2015 and Accepted for Publication on 18/6/2015.